تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق

د.معيزي قويدر

جامعة البليدة

maizikouider@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح وجهة نظر الفكر الاقتصادي بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بعرض الآراء المؤيدة والآراء المعارضة مع تقديم حجج كل طرف لتدعيم وجهة النظر، وتوضيح صور تدخل الدولة عبر تطورها التاريخي وهي تؤدي دورها الاقتصادي، ويهدف أيضا إلى تبيان المعايير الكمية التي تجعلنا نميز ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للتدخل وكذا مبررات هذا التدخل بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، كما يهدف إلى بيان تاثير العولمة على طبيعة الدور الذي تلعبه الدولة لتحقيق التنمية، وأخيرا تناول البحث المجالات الجديدة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل العولمة، لان هذه الأخيرة نتج عنها وضع اتسم بتحول في وظائف الدولة بتخليها عن بعض الوظائف القديمة مقابل الاضطلاع بوظائف جديدة.

Abstract:

Cette recherche vise à clarifier le point de vue de la pensée économique sur l'intervention de l'état dans l'activité économique sur l'intervention de l'état dans l'activité économique offrir des opinions favorable et les opinions dissidentes de fournir des arguments de chacune des parties, et de clarifier l'image de l'intervention étatique à travers son évolution historique en appliquant son rôle économique, et vise également à démontrer les critères quantitatifs qui nous font la distinction entre la limite interférences haut et minimum ainsi que les justifications de cette intervention pour atteindre les objectifs économiques et sociaux souhaités, vise également à indiquer l'impact de la mondialisation sur le rôle de l'exposition état de développement de la plupart des manifestations que la mondialisation influe sur la nature du rôle joué par l'état pour favoriser le développement, et enfin aborder de nouveaux domaine d'intervention de l'état dans l'activité économique dans le contexte de la mondialisation, parce que l'apparence de celui-ci a entraîné un changement marqué dans les fonctions dans l'état en renonçant à une partie des anciens emplois par rapport à entreprendre de nouvelles fonctions

المقدمة:

يعتبر موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من الموضوعات التي تناولها المفكرون الاقتصاديون بالدراسة والتحليل منذ القدم إلى غاية اليوم، وهذا مرده إلى المكانة التي تحتلها الدولة في المجتمع باعتبارها المدبر والمنظم لشئونه وتغلغل أجهزتها في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولقد أصبح واضحا بان للدولة دور كبير في قيادة وتوجيه الاقتصاد بما يحقق الأهداف التنموية، وهذا ما حدث في الكثير من الدول التي تبنت التخطيط كوسيلة للتنمية الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، سواء الرأسمالية منها كانجلترا وفرنسا وهولندا وايطاليا، أو الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي(سابقا) والصين، ورغم اختلاف الاقتصاديين في كيفية وفي حجم التدخل، فإنهم متفقون على أن هناك حدا ادني من التدخل يجب على الدولة أن تقوم به، ولذلك اختلفت صور وطبيعة وحجم هذا التدخل من دولة لأخرى ومن حقبة زمنية إلى أخرى، نظرا للمستجدات التي طرأت على الساحة الدولية وكذا بفعل الكثير من المتغيرات الفكرية والوقائع الاقتصادية، والمتتبع لأدبيات الفكر الاقتصادي يلاحظ بأنه ومنذ أن ظهرت الأفكار الكينزية بدأت الدول تتدخل أكثر في النشاط الاقتصادي بما فيها البلدان الرأسمالية الصناعية، فامتلكت الدولة بعض الصناعات الهامة، كما ارتفع الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وتم تدعيم المواد التموينية لأصحاب الدخل المحدود وارتفع الإنفاق الاستثماري في الأشغال العامة وارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحتى البلدان النامية تأثرت بهذه الأفكار حيث ظهرت بعض نظريات التنمية الخاصة بها التي تحث الحكومات على التدخل الواسع في النشاط الاقتصادي للتخلص من التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية، فالدولة لا يمكن لها أن تكون حيادية حتى ولو اجتهدت في ذلك حتى مع انحسار دورها مع بزوغ نجم الرأسمالية ، فما تزال الدولة تلعب دورا محوريا حتى في أكثر النظم الرأسمالية في العالم المعاصر وهو ما تشهد به العديد من التطورات الدولية في الوقت الحالي، سواء من خلال الأزمات الاقتصادية والمالية أو من خلال المجالات الجديدة التي أصبحت تضطلع والتي فرضتها عليها ظاهرة العولمة.

أولا: التعريف بالمفاهيم الأساسية للبحث:

1 . النشاط الاقتصادي: هو المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو الحصول على الأموال والخدمات كما يعبر عن الأفعال والمبادرات التي يأخذها الفرد في الميدان الاقتصادي فيما يخص الإنتاج، المبادلة، التوزيع، الاستهلاك[1]، ويعتبر النشاط الاقتصادي نظام من النظم الاقتصادية المعاصرة التي تعتمد على العديد من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بإنتاج وتوزيع وتداول المنتجات(سلع وخدمات) اللازمة لإشباع الحاجات الفردية والجماعية [2] ، ويمكن ترتيب النشاط الاقتصادي في إطار قطاعات اقتصادية

مثل قطاع المحروقات وقطاع النقل، وفي إطار فروع اقتصادية التي هي عبارة عن مجموعة من الوحدات الاقتصادية، وفي إطار وحدات اقتصادية التي تمثل المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بنشاط اقتصادي معين كإنتاج سلعة أو تقديم خدمة ، ويستعمل النشاط الاقتصادي وسائل لتحقيق أهدافه، فالوسائل تتمثل في العمل والموارد الطبيعية والآلات.

وبهذا المفهوم يعتبر النشاط الاقتصادي أضيق نطاق من المجال الاقتصادي، فإذا كان النشاط الاقتصادي يتمثل في القيام بالإنتاج والمبادلة والتوزيع والاستهلاك ، فان المجال الاقتصادي يمتد ليشمل بالإضافة إلى ما سبق، التشريعات والقوانين الاقتصادية المنظمة للنشاط الاقتصادي، وبتعبير آخر يمكن تصوير المجال الاقتصادي على شكل نواة وإطار، فالنواة تتمثل في النشاط الاقتصادي بكافة صوره، في حين الإطار يتمثل في كل الأنشطة اللازمة لتطوير وتوسيع النشاط الاقتصادي ولتوزيع عوائده على أفراد المجتمع بعدالة وحمايته من كل الأخطار التي يمكن أن تؤثر عليه سلبا.

2 . الدولة: عرفت الدولة من عدة وجهات نظر مختلفة، وهذا مرده إلى الخلفية الفكرية والمنابع الفلسفية والقيمية التي يستند إليها كل مفكر اقتصادي إضافة إلى الحقبة الزمنية لوجودها والوظيفة التي تقوم بها.

. فمن وجهة نظر اقتصادية، فهي تعمل على تحصيل الإيرادات العمومية وتقوم بصرف النفقات للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

. ومن وجهة نظر قانونية ، هي هيئة سياسية تقوم بفرض سيادتها على رعاياها في حدود إقليمها.

. ومن وجهة نظر محاسبية، هي مجموعة مصالح عامة تقوم بتقديم خدمات عمومية مع تحصيل عائدات أملاكها المختلفة.

كما عرفت على أنها مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص، ويمنح جماعة معينة سلطة عليها تتمتع بالأمر والإكراه[3] ، كما عرفت كذلك على أنها مجموعة أفراد مستقرة في إقليم معين تخضع لسلطة صاحبة سيادة مكلفة بتحقيق مصالح المجموعة بالتزامها بتطبيق القانون[4] .

3 . السلطة السياسية: تحتاج الدولة إلى سلطة سياسية تنفذ بها سياستها ، وتتميز السلطة السياسية بأنها أصلية أي لا تنبع من غيرها وهي منبع باقي السلطات الأخرى، كما أنها ذات اختصاص عام أي تشمل كل مناحي الحياة في الدولة على عكس السلطات الأخرى التي تختص بتنظيم جانب واحد فقط من جوانب الحياة.

4 . الحكومة (الإدارة العمومية) : هذا المصطلح يستعمل على نطاق واسع في المحاسبة القومية، وهي تمثل المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في المجتمع من خلال السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية.

ثانيا: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بين التأييد والمعارضة:اختلفت آراء الاقتصاديين بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث ينادي البعض بعدم التدخل إلا في أضيق الحدود، لان تدخلها يضر بعمل اقتصاد السوق وبالتالي تظهر الاضطرابات الاقتصادية، في حين نجد البعض الآخر يحث على ضرورة التدخل على أوسع نطاق للقضاء على الاضطرابات الاقتصادية التي يمكن أن تلحق باقتصاد السوق.

1 . الآراء المعارضة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:هناك آراء عديدة لا تؤيد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود وأهمها يتمثل في:

ا . آراء الطبيعيين: يرفض الطبيعيون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، ومن العوامل التي أدت بهم إلى تبني هذه النظرة هو تدهور الإنتاج الزراعي وسوء أحوال المزارعين بفرنسا، بسبب تدني دخولهم نتيجة تطبيق سياسة التجاريين التي كانت تنادي بخفض أثمان السلع الزراعية لتشجيع الصناعة، إضافة إلى القيود التي فرضتها الدولة على حرية التجار والمنتجين وكل ما يتعلق بالتجارة الداخلية أو الخارجية [5] ، وكذا فساد الجهاز البيروقراطي للدولة، وتستند آراء الطبيعيين على ما يعرف بالنظام الطبيعي القائم على مبادئ الحرية وتحقيق المصلحة الشخصية والمنافسة ، وهي بذلك تنادي بضرورة الرجوع إلى الطبيعة، لان هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتسيره بانتظام دون الحاجة إلى تدخل الدولة التي يجب عليها أن تترك تصرفات الأفراد الحرة تحكم سير الأحداث الاقتصادية، وكل تدخل من طرف الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي يعطل النمو لان هناك يد خفية تعمل على خلق التوازن المستمر بين المصالح.

ب . آراء الكلاسيك: تقوم آراء الكلاسيك على فكرة إطلاق الحريات الفردية وفقا لمقولة ادم سميث الشهيرة " دعه يعمل دعه يمر"، وبالتالي تعتمد هذه المدرسة الاقتصاد الحر القائم على رفض تدخل الدولة في التأثير على آلية السوق الحرة والامتناع عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد[6]، وان الدور المناسب للدولة يجب أن يتقلص ليصبح دور الدولة الحارسة، وينادى الكلاسيك بضرورة إزالة الدولة لكل القيود التي تعوق النشاط الاقتصادي، مع ترك كل فرد حر في تحقيق مصلحته ويباشر كل الأنشطة الاقتصادية التي يختارها، وطبقا لمبدأ نظام الحرية الطبيعية فعلى الدولة أن تلغي الجهاز التنظيمي الذي يوجه السياسة التجارية وتكفل حرية مرور السلع داخل الدولة وان تحرر تجارتها الخارجية، ويرى أنصار هذه المدرسة بان هناك يدا خفية تتمثل في اقتصاد السوق تعمل من تلقاء نفسها على تحقيق التوازن الذاتي للاقتصاد، ومن ثم فان أي تدخل للدولة في هذا الإطار سيؤدي إلى الإضرار بالنظام لان جهاز الدولة من وجهة نظرهم غير كفؤ لتولي عمليات الإنتاج والتخصيص والتوزيع على نحو يحقق الكفاءة الاقتصادية والتشغيل الكامل

ج . آراء الكلاسيك الجدد: في البداية كان يرى الكلاسك الجدد بان اقتصاد السوق يعاني من بعض الإخفاقات التي تتطلب ضرورة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي لعلاج هذه الإخفاقات الممثلة في الافتقار إلى المنافسة الكاملة وعدم الاستقرار وعدم العدالة والآثار الاجتماعية غير المرغوبة، لكن الأزمة الهيكلية التي تعرضت لها الدول الرأسمالية مع بداية السبعينات من القرن العشرين غيرت أفكار الكلاسيك الجدد التي قاد لواءها زعيم المدرسة النقدية ميلتون فريدمان M.Friedmman وزعيم مدرسة جانب العرض لافر Laffer، حيث أرجعت هاتان المدرستان كل الأزمات في الاقتصاديات الرأسمالية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ولذلك نادى الكلاسيك الجدد بضرورة تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ورفع يدها عن الشؤون الاقتصادية، وبدلا من تركيز الدولة على العدالة وإعادة توزيع الدخل والثروة فانه يتعين عليها أن تركز على الكفاءة والنمو، وهكذا يرى الكلاسيك الجدد بان الدولة لا تكون أكثر من دولة حارسة و لا تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود على أساس أن جهاز السوق والمبادرة الفردية قادرين على مواجهة الإخفاقات التي تحدث في الاقتصاد[7] .

2 . الآراء المؤيدة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: من الآراء المؤيدة للتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق ما يلي:

ا . آراء التجاريين: ينادي التجاريون بالتدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية، ومع التزايد الكبير في حركة نمو التجارة وتراكم رأس المال، نادى التجاريون بإعطاء دور اكبر للدولة لإدارة النشاط الاقتصادي لحماية السوق الداخلية من الواردات المنافسة للصناعة الوطنية الناشئة، والعمل على تعظيم الثروة وتحقيق فائض في الميزان التجاري بتملك الدولة للمعادن النفيسة التي تمكنها من زيادة نشاطها الاقتصادي في التجارة الدولية، مع إشرافها على إنتاج السلع الموجهة للتصدير وتهيئة الظروف والأسباب لزيادة الصادرات [8].

يعتبر موقف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ردا على ما جاء في نظرية التوازن التلقائي **لديفيد هيوم** التي تنص على عدم التدخل لان المعادن النفيسة تتوزع تلقائيا دون الحاجة إلى وجود دولة، وان تدخل الدولة لتوزيع المعادن النفيسة يتسبب في ارتفاع أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى عجز الدولة على زيادة قيمة الصادرات.

ب . الآراء الكينزية: ظهرت النظرية الكينزية كمحاولة لعلاج الآثار السلبية لأزمة الكساد الكبير لعام 1929، وقد أرجعت النظرية بان الاختلال الحاصل في الاقتصاد سببه عدم عمل الاقتصاد في مستوى اقل من التشغيل الكامل مما أنتج بطالة مرتفعة، والحل حسب هذه النظرية يكمن في تدخل الدولة من خلال زيادة حجم الطلب الكلي لزيادة معدل التشغيل، وان التشغيل الكامل لا يكون إلا عند مستوى استثمار محدد وهذا الأخير لا يتأتى إلا من خلال تدخل الدولة، وقد رفض كينز فكرة اليد الخفية التي كانت سائدة

في الفكر الكلاسيكي والقائلة بان التشغيل الكامل وتحقيق التوازن وتصحيح الانحرافات في الاقتصاد تكون تلقائية وبالتالي فهي مضمونة، ومن هنا نادى كينز بوجوب اضطلاع الدولة بدور هام ليس فقط من خلال السياسة المالية والنقدية، بل وأيضا من خلال القيام بالأعمال العامة وإنشاء المرافق، ذلك أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو العامل القادر على تنمية الطلب الفعال حيث ينمي كل من الاستهلاك والاستثمار في نفس الوقت، وهذا كفيل للرفع من معدلات التشغيل والنمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[9]. ويتلخص تدخل الدولة عند كينز على مستويين هما [10].

التدخل المباشر: يكون من خلال:

. رفع الإنفاق العام في مجالات الاستثمار لزيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخول وبالتالي يرتفع مستوى الإنفاق والطلب الكلي.

. فرض الضرائب التصاعدية حتى تستفيد منها الفئات الفقيرة ذات الميل المرتفع للاستهلاك لزيادة الطلب الكلي.

. توفير الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة بأسعار منخفضة لزيادة الاستهلاك الكلي

. التدخل في حالة ظهور التضخم من خلال تقليل الإنفاق الحكومي وتحديد الضرائب والتحكم في أسعار الفائدة.

التدخل غير المباشر: يكون من خلال:

. إصدار تشريعات وقوانين تناهض الاحتكار بما يحقق خفض أسعار السلع الاستهلاكية ورفع الطلب عليها، وهذا يشجع المنتجين على زيادة الطلب على الاستثمار الضروري لهذا الإنتاج.

. تطبيق سياسة نقدية توسعية تعمل على خفض سعر الفائدة للرفع من مستوى الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

ج . آراء أنصار دولة الرفاهية: يتمحور مضمون هذا الفكر حول تخفيف مساوئ الرأسمالية والحد من جاذبية الاشتراكية، ويرى أصحابه بان المنافسة الكاملة هي الضامن الوحيد لتحقيق الرفاهية المثلى للأفراد دون تدخل الدولة، لكن وجود حالات الاحتكار وتقلبات الأسواق والصدمات الخارجية يمكن أن تؤدي إلى فشل السوق أو انحراف التوزيع والتخصيص العادل للموارد، الأمر الذي ينتج عنه تحسن أوضاع البعض على حساب البعض الآخر، لذلك يكون من اللازم على الدولة التدخل لتامين حصول كل فرد على حاجاته الأساسية كالتعليم والسكن والرعاية الصحية والنقل العام كما تضمن التشغيل التام لقوة العمل وتضمن التوزيع العادل للدخل والثروة وكل ذلك يدعو الدولة إلى أن تقوم بدور في الاقتصاد أكثر اتساعا ونشاطا مما يسمح به الفكر الرأسمالي [11] . وهذا التدخل لا يقتصر على تقديم الخدمات الاجتماعية للأفراد فقط، بل يمتد إلى تخصيص الموارد بأكثر فعالية وتقليص الجوانب السلبية لحالات عدم الكفاءة في

السوق وعلاج إخفاقات السوق، وهذا كله بهدف إسعاد الفرد وإشباع رغباته[12]، وفي إطار الحديث عن دور الدولة أيد ميردال Myrdal بقوة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويرى ضرورة إعادة النظر في دور السوق داخل النظام الرأسمالي، حيث قام بتقديم نموذجا أطلق عليه نموذج " اقتصاديات السوق المنظمة "، وهو النموذج الذي ينظر إلى دور الدولة في التنمية بشكل مغاير لنظرة المدرسة الكينزية ، إذ يرى بان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عامل ضروري في كل مراحل التنمية وليس فقط لتصحيح الاختلالات في عرض و طلب السوق[13]

د . الأطروحات الاشتراكية: يتفق الفكر الاشتراكي في مجمله رغم تعدد نظرياته على ضرورة التدخل الواسع للدولة في كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بحيث تصبح الدولة هي الفاعل الأساسي في هذا السياق لتحقيق المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة في إطار مبادئ وأسس هذا الفكر (ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، التخطيط المركزي، عدالة التوزيع).

ثالثا : حجج معارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: يقدم معارضو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مجموعة من الحجج التي تدعم وجهة نظرهم أهمها [14]:

1 . إن الإخفاقات التي يتعرض لها السوق سببها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذه الإخفاقات يمكن أن تختفي في حالة امتناع الدولة عن التدخل، فمثلا تبني الدولة لسياسة تجارية حمائية يؤدي إلى إضعاف الوضع التنافسي للمؤسسات المحلية وزيادة قوة النقابات العمالية، كما يترتب على تدخل الدولة من خلال سياسة نقدية أو سياسة مالية أن ينتج عنه عدم استقرار في السوق.

2 . إمكانية استغلال أصحاب المصالح (أفرادا أو مؤسسات) تدخل الدولة في بعض المجالات لتقوية نفوذهم وتعظيم أرباحهم، وعلى ذلك يمنع استغلال النظام القانوني في الدولة لكي يخدم أصحاب هذه المصالح على حساب المستهلكين.

3 . تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على نطاق واسع يترتب عنه زيادة الإنفاق العام لمواجهة أعباء هذا التدخل، هذا يقتضي البحث عن موارد مالية إضافية سواء من خلال فرض ضرائب جديدة أو الرفع في نسب الضرائب المفروضة أو من خلال الاقتراض من الخارج أو من خلال التمويل بالتضخم، ولذلك يرى أنصار عدم التدخل أن الأفضل للاقتصاد عدم تدخل الدولة في النشاط لاقتصادي تفاديا للأضرار السلبية على الاقتصاد الوطني الناجمة عن مثل هذه القرارات.

4 . إن وجود الدولة في السوق غير ضروري لان ما ترغب الدولة في القيام به يمكن للقطاع الخاص القيام به على أحسن وجه وأكثر فعالية .

5 . لا يشجع نظام الحوافز المطبق في المؤسسات العمومية من حدة المنافسة والإنتاجية في السوق خصوصا مع احتكار مصادر الإنتاج و توجيهها من جانب فئة قليلة قد لا تستحقها.

6 . بينت تجارب التخطيط المركزي محدودية إمكانيات السلطة المركزية على توفير بيانات دقيقة عن مجمل عناصر الاقتصاد الوطني، كما أدت البيروقراطية والجمود الإداري إلى عدم مسايرة التطورات الاقتصادية الحديثة الحاصلةإضافة إلى غياب الدافع عن العمل والحافز على الابتكار.

7 . لا يتحدد بقاء واستمرارية المؤسسة على أساس النتائج والنشاط الفعلي في السوق، بل تبقى هذه الاستمرارية والبقاء تحكمها القرارات الإدارية البعيدة عن الرشادة الاقتصادية.

8 . لا يكون نشاط المؤسسة مراع لاحتياجات السوق، بل يعمل على تلبية احتياجات خاصة بالسياسيين والتي قد تكون لأغراض انتخابية.

9 . فشل وعجز الدولة في القيام بدورها في الكثير من المجالات لتوفير الحاجات الأساسية ومن أهم مظاهر هذا الفشل نجد:

. عجز الدولة عن مواجهة حالات قصور السوق نتيجة البيروقراطية والفساد بكل صوره وأشكاله ووجود خلل في الهياكل المؤسسية وضعف وهشاشة مؤسسات الدولة.

. اضمحلال قوة الدولة لصالح فاعلين وتنظيمات جديدة من مستثمرين ورجال أعمال يتعاملون مع فاعلين في الخارج كالحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية و المستثمرين ورجال الأعمال.

. الضغط الممارس من طرف جماعات المصالح على أصحاب القرارات سواء كانوا في السلطة التشريعية أو في السلطة التنفيذية لإصدار قرارات وقوانين تخدم مصالحهم

10 . كذلك شهد الواقع الاقتصادي جملة من التطورات دعمت مواقف الرافضين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي منها:

. تفكك وتردي أوضاع الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية مما جعل فكرة التنفير من الاقتصاد المخطط تلقى رواجا وقبولا كفكرة وكتطبيق عملي.

. البرامج المشروطة التي قدمتها المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) لتصحيح الأوضاع السيئة التي شهدتها اقتصاديات الدول النامية وفي مقدمتها الأخذ بنظام اقتصاد السوق وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في هذه الدول.

وعلى ضوء هذه المبررات وضع هذا التيار تصورا لدور الدولة في النشاط الاقتصادي يقتصر على [15]:

. حفظ النظام وتحقيق الأمن والعدالة.. تسجيل وتنفيذ العقود.. حماية حقوق الملكية.. توفير الجو الملائم للمنافسة.. ضمان الشفافية وتوفير المعلومات.

رابعا: حجج أنصار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: في المقابل يقدم التيار المؤيد لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عدة حجج معتبرة مبينين الثغرات التي تشوب نظام السوق وتستدعي تدخل الدولة ومن أهم هذه الحجج نذكر[16]

1 . عدم وجود بعض الأسواق أو تبعثرها مع ضعف علاقات الاتصال وتبادل المعلومات فيما بينها وكذا محدودية طبقة رجال الأعمال للاعتماد عليها في الدول النامية.

2 . يتطلب التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة قرارات استثمارية على درجة كبيرة من الأهمية والضخامة و الخطورة لا يمكن أن يتحملها القطاع الخاص الذي لاتهمه إلا الربحية واسترداد رأس المال في اقرب الآجال، كما أن السلع العامة لا تجذب اهتمام القطاع الخاص لإنتاجها وهذا ما يحتم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مثل بناء الطرق العامة وحفظ الأمن وتحقيق العدالة....الخ.

3 . يعتبر نظام السوق أكثر عرضة للاضطرابات واقل قدرة على تصحيحها ذاتيا ، ولذلك فلا تعدو أن تكون فكرة اليد الخفية " التي نادى بها " ادم سميث " والتي تعمل على تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة سوى وهم وليست صائبة، لان سعي كل فرد لتحقيق مآربه الشخصية في الكثير من الأحيان لا يؤدي إلى نتيجة سلبية على المجتمع فقط بل قد لا يحقق حتى المصلحة للفرد نفسه بالمقارنة مع وضع بديل يمكن الوصول إليه بالتضامن والتفاهم بين الأفراد

4 . فشل السوق عن تحريك الموارد بسبب ضعفه على تزويد المتعاملين بالمعلومات التي يحتاجونها عن التوزيع الحالي للموارد، وضعف المتعاملين في الكثير من المرات عن استغلال هذه المعلومات إما لاعتبارات تتعلق بالتقنية أو لاعتبارات تتعلق بالتكاليف.

5 . عجز السوق في توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل استخدام بشكل يؤدي إلى تحسين وضعية الفرد دون الإضرار بباقي الأفراد، ولهذا تجد الدولة نفسها مجبرة للتدخل لإعادة توجيه الموارد الاقتصادية لصالح السلع المستهلكة من طرف محدودي الدخل والذين يشكلون النسبة الغالبة من المجتمع خاصة في الدول النامية

6 . إغفال السوق للاعتبارات غير الاقتصادية مثل تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة لان الأفراد ليس كلهم لديهم القدرة على الدخول للسوق أو المشاركة في العملية الإنتاجية، وهذا يستدعي تدخل الدولة لحماية الفقراء ومحدودي الدخل لسد حاجياتهم من السكن والغذاء والصحة والتعليم.

7 . ومن أهم الحجج التي يقدمها مؤيدو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هي معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعتري النظم الاقتصادية وعجز السوق عن مواجهة تداعياتها، وهنا تصبح الحاجة ملحة لتدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (العمالة الكاملة ، استقرار الأسعار ، توازن ميزان المدفوعات)، ومن الأمثلة التي يحتج بها أنصار هذا التيار هي:

. أزمة الكساد الكبير 1929 . 1933 التي استدعت التدخل المباشر للدولة لعلاج الاختلالات الاقتصادية والمالية وإعادتها إلى حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.

. أزمة النقد الأوروبي 1992 وقد كان لهذه الأزمة دورا كبيرا في عودة الكينزيين الجدد، وظهور فكرة تدخل الدولة عبر قنوات السياسات الماكرو اقتصادية خلال حقبة التسعينات.

. الأزمة المالية العالمية 2008 . 2010 والتي استدعت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل أكثر كثافة بتقديم حزمة من الحوافز والمخصصات المالية لاحتواء تداعيات الأزمة ، حيث قامت البنوك المركزية الكبرى الأمريكية والأوروبية بضخ حوالي 320 مليار دولار في الأسواق المتضررة لتوفير السيولة اللازمة ، كما قامت كل من اليابان واستراليا بضخ المليارات من الدولارات لوضع تدابير وقائية.

خامسا: صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: لقد عرف الفكر لاقتصادي عدة صور لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واختلف هذا التدخل من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى تماشيا والإمكانيات المالية والمؤسسية للدولة ، إضافة إلى اختلاف ظروف وأوضاع كل مجتمع ومنه اختلاف درجة وحجم هذا التدخل على مستوى كل دولة، ولمناقشة هذه الفكرة يمكن تتبع صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو الآتي:

1 . الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي: لقد ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبني على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة، مع اقتصار دور الدولة في جباية الضرائب بما يمكنها من تغطية وظائفها التقليدية، وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع مع إمكانية إقامة بعض المرافق العامة، أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي

2 . الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي: لقد فرضت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتطورة على ضرورة التخلص من مفهوم الدولة الحارسة ليحل محله مفهوم الدولة المتدخلة، وخاصة بعد أن اجتاحت العالم أزمة الكساد الكبير(1929 . 1933) التي جعلت الاقتصاديين يشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة التوازن التلقائي بالطريقة الذاتية التي كان ينادي بها الكلاسيك، والدولة المتدخلة هي دولة غير حيادية بحيث تزايد دورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى وظائفها التقليدية، وهذا التدخل نجده في أطروحات التجاريين من خلال فكرة ضمان ميزان تجاري موافق، كما نجده في أطروحات الكينزيين من خلال إقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود، كما نجده في أطروحات الاشتراكيين الداعية إلى توسيع الملكية العامة على حساب الملكية الخاصة للقضاء على التناقض بين المصالح العامة والمصالح

الخاصة، كما نجده في أطروحات مفكري دولة الرفاهية التي تنادي بضرورة تخصيص الموارد بأكثر فعالية وتقليص الجوانب السلبية لحالات عدم الكفاءة في السوق وعلاج إخفاقات السوق.

3 . الدولة المنتجة(الاشتراكية) ودورها في النشاط الاقتصادي: ظهرت أطروحات ومبادئ الاقتصاد الاشتراكي وحملت معها مفهوم الدولة المنتجة أو الاشتراكية لتحل محل اقتصاد السوق، والدولة المنتجة لا يقتصر دورها في كونها متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تعدى ذلك إلى عملية الإنتاج والتوزيع إلى جانب الأفراد، وان وظيفة الدولة في الكثير من الدول التي تبنت النهج الاشتراكي تغيرت حيث أصبحت تسيطر بالكامل على النشاط الاقتصادي والاجتماعي حيث كادت أن تصل هذه السيطرة إلى نسبة 100 % واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير[17]، وان معظم الدول النامية التي كانت تتطلع إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وتطوير أنظمتها ومؤسساتها اقتنعت بأنه لا يمكن إحداث التنمية المطلوبة من دون تدخل مباشر من الدولة [18]، لكن الاضطرابات التي تعرضت لها الدول التي تبنت فكرة الدولة المنتجة (الدول الاشتراكية) وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي مثل ظهور التضخم وارتفاع معدلات البطالة وتفاقم أزمة المديونية الخارجية وظهور فعالية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وساعدت في تراجع الأطروحات الداعية إلى توسيع دور الدولة وفي نفس الوقت دعمت الأطروحات الداعية لتقليص دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي إلى ادني حد.

سادسا: معايير قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: إن جوهر عملية الإصلاح الاقتصادي التي تعمل بنصائح صندوق النقد والبنك الدوليين تتمثل في تبني سياسات تهدف إلى خفض الإنفاق الحكومي وتضييق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ، ولهذا من الضروري البحث عن مؤشرات لقياس حجم هذا التدخل لعل أهمها [19]:

1 . نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام: يضم الإنفاق العام كل من الإنفاق والتحويلات التي تقوم بها الحكومة ، وتعبر هذه النسبة عن القيمة المقتطعة من الثروة والمخصصة للإنفاق العام، وبالرغم من أهمية هذا المعيار إلا انه يطرح إشكالات عدة في الدول النامية منها قلة توفر البيانات الخاصة بالاتفاق الكلي للدولة إضافة إلى قلة الكوادر البشرية المؤهلة لإعداد مثل هذه البيانات.

2 . نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الخام: يشمل الاستهلاك العام كل مجالات الإنفاق الجاري العمومي بما فيه الإنفاق العسكري ، وتعبر هذه النسبة على مدى استجابة الدولة لتوفير الخدمات لكافة مواطنيها.

3 . نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام: يضم الاستثمار العام كل الاستثمارات المالية وكل أوجه الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة من دون الدفاع، وتعبر هذه النسبة عن القيمة المخصصة من الثروة لإنفاقها في مجال الاستثمار بغرض تحقيق النمو واستيعاب اليد العاملة وغيرها.

سابعا: مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: يتفق الاقتصاديون على أن هناك حدا أدنى من التدخل ينبغي على الدولة أن تقوم به في مجال النشاط الاقتصادي، مستندين في ذلك إلى مجموعة من المبررات منها [20]:

1 . توفير السلع والخدمات الضرورية للمجتمع: ، أي توفير السلع والخدمات الأساسية التي تصعب الحياة بدونها (الدفاع، الأمن، التعليم، الصحة، القضاء، البنية الأساسية،....الخ)، سواء بطريقة مباشرة من خلال استثمارات القطاع العام والمؤسسات الحكومية ذات الكفاءة العالية، أو بطريقة غير مباشرة بالسماح للقطاع الخاص بتقديم هذه السلع والخدمات للمجتمع كإنشاء المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمستشفيات الخاصة وغيرها.

2 . إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع: تدرك الدول عدم مقدرة اقتصاد السوق على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة نظرا لتأثر هذا التوزيع بالندرة النسبية لعوامل الإنتاج، والممارسات الاحتكارية في الأسواق وهيكل توزيع الثروة، ولذا فهي تقرر التدخل لتحقيق ذلك، إلا أن تدخل الدولة لتحسين توزيع الدخل يجب ألا يخل بالية عمل السوق الحر، أي لا يتعين أن يأتي عن طريق وضع حد أقصى لأسعار السلع والخدمات أو وضع حد ادني للأسعار والأجور، وإنما يجب أن يأتي عن طريق منح الدعم لمستحقيه إما في صورة نقدية أو في صورة عينية [21] إن إعادة توزيع الدخل والثروة يمكن أن يحسن من الكفاءة الاقتصادية لأنه يقلل من حالات الفقر في المجتمع، وينشط من حالات الاستهلاك والاستثمار، وفي الواقع العملي تستخدم الدولة أساليب عديدة لتحقيق الأهداف التوزيعية منها المدفوعات التحويلية كالمعاشات وتقديم برامج رفاهية لإعانة العاطلين عن العمل والمحرومين، إعانة البطالة والضرائب التصاعدية، رفع الحد الأدنى للأجور، ضمان العمل للفئات الفقيرة، التامين الاجتماعي، توفير الحاجات الضرورية للفقراء مثل السكن الاجتماعي والتعليم المجاني والصحة ، مساعدة محدودي الدخل للاقتراض من البنوك بمعدل فائدة منخفض أو بدون فائدة للاستثمار في بعض المشاريع الصغيرة.

3 . علاج حالات فشل السوق: يفشل السوق في الكثير من الحالات في الوصول إلى الوضع الأمثل لتخصيص الموارد وبالتالي يتطلب هذا الوضع تدخل الدولة لتصحيح الوضع القائم ، واهم الحالات التي يفشل فيها السوق هي:

ا . غياب المنافسة الكاملة: تلعب آلية السوق الحر تحت ظروف المنافسة الكاملة دورها بنجاح في تحقيق كفاءة تخصيص الموارد عندما تتوفر الشروط الآتية:

. جميع السلع خاصة ولا وجود للسلع العامة.. عدم وجود تأثيرات خارجية في الإنتاج أو في الاستهلاك.. توفر المعلومات دون تكلفة مانعة وغياب عدم التأكد.. عدم وجود حالات من الاحتكار الطبيعي.

لكن من الناحية الواقعية فان السوق يفشل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية بسبب عدم توفر هذه الشروط جزئيا أو كليا ، وهذا الوضع يؤثر سلبا على المنافسة فيظهر الاحتكار وعدم توفر المعلومة الخاصة بالسلعة لكل المتعاملين في السوق كما تظهر صعوبة انتقال عناصر الإنتاج من مجال لآخر، وهنا يصبح تدخل الدولة أمرا واجبا لعلاج ما فشل السوق في تحقيقه بحيث: تعالج حالة الاحتكار بإصدار قوانين تمنع إنشاء شركات كبيرة الحجم، أو تقديم مساعدات للشركات الصغيرة، وتعالج حالة نقص المعلومة بإنشاء مؤسسات حكومية تسهل الحصول على المعلومة، كذلك إذا كانت هناك صعوبات تعرقل انتقال عناصر الإنتاج من مجال لآخر (صناعة أو قطاع) فالدولة تعمل على تقديم المساعدات لبعض الأنشطة لتسهيل انتقال عناصر الإنتاج إليها، وهكذا فان الدولة تستطيع بوسائلها المختلفة التدخل لتحقيق شروط المنافسة الكاملة ومنه تكون قد عالجت إخفاقات السوق.

ب . ارتفاع درجة المخاطرة وعدم اليقين: يفشل السوق في توجيه الموارد بكفاءة بسبب عدم قدرته على تقديم إشارات صحيحة وأكيدة عن الظروف الاقتصادية في المستقبل بخصوص ظروف الطلب والعرض ومستوى الأسعار والأجور، باعتبار المعلومة الصحيحة تبنى عليها قرارات الاستثمار حاليا والتي لا تظهر نتائجها إلا في المستقبل، فإذا عجز السوق عن توفير المعلومات المؤكدة للمستثمرين في الوقت الحاضر، كان ذلك سببا في اتخاذهم لقرارات غير دقيقة تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد الاستثمارية، وقد يحجم المستثمرون عن بعض مجالات الاستثمار بسبب عدم التأكد والمخاطر المترتبة عن ذلك، فتظهر الفوائض والاختناقات بين الحين والآخر في عرض المواد والسلع، والوسيلة الوحيدة المستعملة للتغلب على هذه المشكلة هو تدخل الدولة لتمويل الاستثمارات أو تنشئ مراكز للبحث العلمي تتفرغ وتتخصص في البحوث في هذا المجال.

ج . عدم تخصيص الموارد الاقتصادية نحو أفضل استخدام: إن قرارات إنتاج السلع في ظل اقتصاد السوق تحدده القوة الشرائية وبالتالي هي الموجه الأساسي لكيفية تخصيص الموارد الاقتصادية، وهذا معناه انه إذا كان الجزء الأكبر من الطلب الكلي في السوق تستحوذ عليه السلع الكمالية والفاخرة، فهذا ينتج عنه تخصيص الموارد لصالح الأثرياء الذين يستهلكون هذه السلع، وبالتالي لا تخصص الموارد لصالح السلع التي يستهلكها الفقراء ومحدودي الدخل، وينتج عن هذا مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة، وواجب الدولة هنا هو التدخل لإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لصالح السلع التي يستهلكها محدودي الدخل، مستعملة في ذلك آليات عديدة منها:

. تقديم الإعانات للصناعات التي تنتج السلع التي يستهلكها محدودي الدخل والفقراء.

. تخفض الضرائب على منتجي هذه السلع أو تنتج هذه السلع بنفسها خاصة إذا كانت سلع إستراتيجية.

. تحمي بعض الصناعات في بعض القطاعات.

. توفر المعلومات لكافة المؤسسات الاقتصادية المتعلقة بالسوق والتكنولوجيا والتعليم والتدريب.

. تسن قوانين تحد من ظاهرة البيروقراطية في النظام القانوني وفي الجهاز الإداري.

د . التأثيرات الخارجية للوحدات الاقتصادية(الخارجانيات) : والمقصود بها الحالات التي يكون فيها لنشاط الفرد أو المنشاة أثناء التعاملات في الإنتاج أو في الاستهلاك تأثيرا ايجابيا أو سلبيا على أطراف أخرى ليست طرفا في هذا التعامل، دون أن يتمكن الطرف النافع من تحصيل المقابل في حالة ما إذا كان له تأثير ايجابي ، كما لا يتحصل الطرف المتضرر على تعويض في حالة تعرضه لضرر، ومن الناحية الواقعية فقد بينت الحقائق بان السوق لم يفلح في التعامل مع هذه التأثيرات سواء كانت تأثيرات سلبية أو كانت تأثيرات ايجابية [22] :

. في حالة التأثير الخارجي السالب في الإنتاج مثل الصناعة التي تتسبب في تلويث البيئة (الهواء والماء) في المنطقة المجاورة، فلا بد من تدخل الدولة لتصحيح الوضع بوضع قيود كمية على الإنتاج بحيث لا يتعدى حد معين عن طريق التشريعات المنظمة لقواعد النشاط الصناعي، أو تجبر المنتجين على تعويض المتضررين مباشرة ، أو بطريقة غير مباشرة بفرض ضرائب على الأنشطة الإنتاجية .

. في حالة التأثير الخارجي السالب في الاستهلاك مثل الأضرار التي يلحقها المدخن بغير المدخن في الأماكن العمومية أو الأماكن المغلقة (المواصلات العامة أو المطاعم أو المقاهي) ، فلا بد من تدخل الدولة للحد من تعدي المدخنين على صحة الغير من خلال التشريعات الخاصة بذلك.

. وفي حالة التأثير الخارجي الايجابي في الاستهلاك مثل تعلم الفرد والمنافع التي يجنيها المجتمع من وراء هذا التعليم، تظهر في محافظة الشخص المتعلم على البيئة التي تعود بالنفع على المجتمع، والتزام المتعلمين بقواعد السير في الطرقات مما يقلل من حوادث المرور، والبعد عن العنف والجرائم مما يساعد على الانضباط العام ، لهذا تتدخل الدولة لتقديم الإعانات لمثل هذه الخارجانيات النافعة كالتعليم والصحة والشرطة والدفاع وغيرها من السلع العامة.

4 . تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يرى الاقتصاديون بان اقتصاد السوق عرضة باستمرار لتقلبات اقتصادية ذات طابع دوري حيث تؤثر هذه التقلبات على اقتصاديات الدول ، خصوصا في مرحلة الانكماش حيث يتأثر كل من الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف ، وان تدخل الدولة من خلال السياسات المالية والنقدية يصبح واجبا لنقل الاقتصاد من هذه الحالة إلى حالة التوازن والاستقرار

الاقتصادي ، في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل، مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة [23]، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي يمر عبر تحقيق الأهداف الجزئية الآتية:

ا . **تحقيق التوظيف الكامل (التشغيل الكامل)** : بالمفهوم الضيق يقصد به الحالة التي يتم فيها توظيف كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل يجب أن يلحق به و إلاّ فإن التوظيف يكون غير كاملا، وبالمفهوم الواسع يعني الاستعمال الكامل لكافة عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية بحيث لا يبقى جزء من الموارد معطلا في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة ، ويتم البحث عن تحقيق التشغيل الكامل لان تعويض البطالين يعتبر تكلفة يتحملها المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى الحد من إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي، ولقد أثبتت الوقائع التاريخية بان التشغيل الكامل لا يتحقق أثناء الدورات الاقتصادية، ففي فترات الركود والكساد ينخفض معدل نمو الناتج نتيجة انخفاض الطلب الكلي، مما يدفع بأرباب العمل إلى تسريح العمال بأعداد كبيرة، الأمر الذي يرفع من معدلات البطالة ، وهذا الأمر له انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة في المجتمع، ولتفادي هذا الوضع السيئ تتدخل الدولة بآلياتها العديدة سواء:

- بتوفير فرص العمل للبطالين.
- أو ترفع من حصة الإنفاق الحكومي لتنشيط الطلب الكلي ومنه رفع معدلات نمو الناتج الكلي وبالتالي يزيد الطلب على عنصر العمل.
- أو تخفض معدلات الضرائب على الدخل
- أو تنشئ آليات مكافحة البطالة.

ومما لا شك فيه من أن هذه الإجراءات ستنشط الطلب الكلي وترفع من معدلات الاستثمار وبالتالي ترتفع معدلات نمو الناتج الكلي والوصول إلى حالة التشغيل الكامل والتي لا يمكن تحقيقه بدون تدخل الدولة.

ب . تحقيق استقرار الأسعار: يعتبر هذا الهدف محوري بالنسبة للسياسة الاقتصادية الكلية، تجنبا لحدوث التضخم الذي تسعى كل دولة لمحاربته، وبالتالي تصبح مسؤولية الدولة في غاية الأهمية لاحتواء تقلبات مستوى الأسعار ، فعدم الاستقرار في الأسعار يعرّض الاقتصاد ككل إلى هزّات عنيفة من خلال حدوث الكساد والتضخم، فتتدهور قيمة العملة في حالة التضخم و تسود البطالة في حالة الكساد، الأمر الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع، وهنا تصبح مسئولية الدولة أمرا ضروريا لعلاج الوضع حتى تعيد التوازن للأسعار سواء في حالة التضخم وفي حالة الانكماش من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية:

. فتتدخل الدولة بتطبيق سياسة مالية من خلال الإنفاق الحكومي أو الضرائب بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، فتستخدم سياسة مالية توسعية(زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض معدلات الضرائب) لتنشيط الطلب الكلي للقضاء على الفجوة الانكماشية، كما تستخدم سياسة مالية انكماشية (تخفض الإنفاق الحكومي وترفع من معدلات الضرائب) لتقييد الطلب الكلي المساهم في رفع معدلات التضخم للقضاء على الفجوة التضخمية.

. ونفس الشئ تتدخل الدولة من خلال أدوات السياسة النقدية (معدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني) للتأثير على الطلب الكلي ، ففي حالة التضخم يتم تطبيق سياسة نقدية انكماشية لسحب السيولة الفائضة عن حاجة الاقتصاد لتخفيض معدل التضخم، وفي حالة الانكماش تطبق سياسة نقدية توسعية بتخفيض معدل إعادة الخصم و تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بغرض زيادة المعروض النقدي لتنشيط حالة الطلب الكلي.

ج . توازن ميزان المدفوعات: نميز بين نوعين من التوازن، التوازن الحسابي حيث يكون فيه الميزان دائما في حالة توازن بسبب طريقة التسجيل التي تعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة، وهذا التوازن لا يعني توازن النوع الثاني والمتمثل في التوازن الاقتصادي وهذا الأخير هو الذي يهم مخططي السياسة الاقتصادية، حيث يجب أن تتساوى مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة في حساب المعاملات الجارية والتحويلات وحساب رأس المال، ويعبر ميزان المدفوعات عن حالة الاقتصاد الوطني حيال اقتصاديات الدول كما يعكس مدى تطور اقتصاد هذه الدولة، ويجمع الاقتصاديون على أن توازن ميزان المدفوعات يمثل أهم الأهداف التي ترمي السياسات الاقتصادية بلوغها لأنه يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، ويؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في غالب الأحيان عن حالة العجز إلى حدوث آثار على الاقتصاد المحلي، حيث يتعرض كل من الاستثمار والتشغيل للانخفاض كما يمس هذا الانخفاض قيمة العملة الوطنية مؤديا بذلك إلى استنزاف الاحتياطي الرسمي من العملة الصعبة ومن الذهب ، مما يزيد من تفاقم عبء الديون الخارجية للدولة و يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، ولإزالة هذا الاختلال يجب على الدولة أن تتدخل لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي مستعملة في ذلك العديد من الإجراءات والسياسات منها [24] :

. تغيير هيكل و مستوى الطلب الكلي المحلي للقضاء على فائض الطلب المتسبب في عجز هذا الميزان مثل تغيير معدل نمو الكتلة النقدية و تخفيض قيمة العملة المحلية وتقليص عجز الميزانية.

- التأثير مباشرة على مكونات الميزان مثل زيادة الصادرات من خلال أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية بتقديم إعانات للمصدرين أو تقديم التسهيلات الائتمانية لهم
- تقييد الواردات من خلال رفع أسعار الضرائب على الواردات

- وضع حد لتصدير رؤوس الأموال وفرض رقابة صارمة على الصرف الأجنبي.
- اللجوء للاقتراض الخارجي
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بتقديم الحوافز للاستثمار داخل البلد لمنع هروبه إلى دول أخرى.

ثامنا: العولمة وتأثيراتها على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: تعتبر العولمة من القضايا التي شغلت بال المفكرين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين بالدراسة والتحليل في السنين الأخيرة ، وهذا الاهتمام يجد مبرراته في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بالظاهرة، لكونها مرتبطة بالنظام الرأسمالي الجديد، وما صاحب ذلك من إحياء لفكرة الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانعكاسات ذلك على دور الدولة التنموي، ويجمع كثير من الاقتصاديين بان هناك العديد من المظاهر التي تؤثر بها العولمة على طبيعة تدخل الدولة في الاقتصاد، لعل من أبرزها :

1 . غلبة النظام الرأسمالي: شهد النظام الدولي تغييرات جوهرية في أعقاب نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في أوائل تسعينات القرن العشرين بانتصار النظام الرأسمالي وسقوط النظام الاشتراكي ، فبدأت أفكار النظام الاشتراكي القائمة على التخطيط والداعمة للتدخل الواسع للدولة تتراجع أمام الأفكار الليبرالية الجديدة القائمة على إطلاق المبادرة الفردية وسيادة قوى السوق والحرية المطلقة، وقد روجت الولايات المتحدة لفوائد ومحاسن النظام الرأسمالي باعتباره يمثل النموذج الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية، فتحولت الكثير من الدول في شرق ووسط أوروبا إلى النظام الرأسمالي، فاعتمدت الليبرالية الجديدة في نظمها الاقتصادية، مما جعل الدول المتقدمة والنامية تعيد النظر في دور الدولة حيث بدأت الاتجاهات الفكرية والتطبيقات العملية تتجه نحو الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أدنى حد، كما أصبح تحرير التجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال وخصخصة المشروعات والشركات التابعة للدولة والدخول إلى الأسواق دون قيد أو شرط وإعلاء مكانة القطاع الخاص على حساب دور الدولة من أهم استراتيجيات هذه الدول، وكان من نتائج انخراط الدول في النظام الرأسمالي الجديد انه لم يكن من الممكن لأية دولة تريد الأخذ بأسباب التنمية أن تنعزل عما يدور على الساحة الدولية من تطورات، وبالتالي فان اتجاه النظام العالمي هو الأخذ بنظام السوق والحد من دور الدولة في التنمية، وهذا بدون شك سينعكس على النظم الاقتصادية والخطط التنموية للدول خاصة النامية منها التي وجدت نفسها مجبرة على إتباع نظام اقتصادي رأسمالي يعطي الأولوية لدور السوق على حساب الدولة.

2 . سيطرة المؤسسات والهيئات المالية والنقدية الدولية: من مظاهر العولمة هو استعادة دور ونفوذ المؤسسات والهيئات المالية والنقدية الدولية الممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة

التجارة العالمية، حيث سيطرت و تحكمت هذه المؤسسات أكثر في ضبط العلاقات الاقتصادية الدولية الخاصة بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، فقد أوكلت لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين مهمة إعادة هيكلة السياسات المالية والنقدية للدول النامية بما يوافق الليبرالية الجديدة، فقد فرض كل من الصندوق و البنك الدوليين على الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي وبالتالي فرض شروطهما أثناء تقديم القروض والمعونات التي تطلبها هذه الدول لإنجاح هذه البرامج، كما أدى إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تتبنى بعض السياسات لإدارة التجارة الدولية وإعادة هيكلة السياسات التجارية للدول النامية في إطار مبادئ و شعارات هذه المنظمة مثل حرية التجارة ، وحرية السوق، واليات السوق، والميزة النسبية، وتقسيم العمل بهدف تحرير التجارة الدولية من أية قيود على تدفق السلع والخدمات[25] ، ومن ثم فقد أصبح ضروريا أن تصلح الدول النامية هياكلها وان تغير أنظمتها الاقتصادية بما يوافق الواقع الجديد ومع النظرية الاقتصادية الجديدة، وهكذا أصبحت هذه المؤسسات تتدخل في السياسات الاقتصادية الكلية للدول من خلال شروط الإصلاح الاقتصادي وبرامج إعادة الهيكلة، بهدف خوصصة المؤسسات العمومية ومحاربة الفساد وتقليل الإنفاق العسكري وغيرها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي كانت من ضمن وظائف ومهام الدولة، وهكذا أصبحت هذه المؤسسات تهدف إلى ترسيخ نظام اقتصادي لا وجود للدولة فيه إلا في أضيق الحدود، مع إعطاء دور أوسع للسوق والياته لإدارة النشاط الاقتصادي، وفي هذا الإطار وضعت هذه المؤسسات تصورا لدور الدولة في ظل العولمة تتحدد ملامحه في [26] :

. رسم وتنفيذ سياسات التنمية.

. الرقابة على تنفيذ هذه السياسات.

. تنظيم وضبط أسواق السلع والخدمات بما فيها الأسعار.

. ضمان عدالة توزيع الثروة وحماية الفقراء ومحاربة الفقر وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي.

. حماية البيئة من أضرار التلوث.

. محاربة الفساد وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

. مكافحة الجرائم المنظمة الدولية والانخراط في حماية الاتفاقيات الدولية.

ومثل هذا الواقع سوف يحد من قدرة الدولة على اتخاذ القرار ويؤثر في طبيعة الدور الذي تلعبه لتحقيق التنمية.

3 . تعاظم قوة وتأثير الشركات متعددة الجنسيات: أصبحت الشركات متعددة الجنسيات اليوم ذات قوة وسيطرة ونفوذ بالنظر إلى عدد الشركات التي تنشط في الميدان ، حيث تشير التقارير بان أكثر من 300 شركة متعددة الجنسيات عابرة للقارات ثلثاها أمريكية، والتي تزيد إيرادات ثلاثة شركات منها عن الناتج المحلي الإجمالي ل 45 دولة منخفضة الدخل [27] ، إضافة إلى تنوع نشاطاتها واستخدامها

للتكنولوجيا المتطورة ، فهي لا تكف عن تمجيد السوق وتهميش دور الدولة ، بالرغم من الأضرار الاجتماعية التي يمكن أن يتسبب بها هذا التوجه[28]، كما أن خلق بيئة دولية مضطربة تستفحل فيها قوى العولمة بشكل كاسح يكاد يدمر الدولة ويحل محلها الشركات متعددة الجنسيات، بحيث أصبحت مسالة مكافحة البطالة أو التخفيف منها، إلى جانب التطور في التقنية مسالة عزيزة المنال [29] وبالتالي أصبحت هذه الشركات تساهم في إضعاف دور الدولة من خلال سيطرتها على العديد من القطاعات الاقتصادية والصناعات المهمة، حيث تشير بعض التقارير بان هذه السيطرة وصلت خلال تسعينات القرن الماضي إلى 78 % من صناعات تكرير البترول و 87 % من قطاع الهندسة الكهربائية، كما تساهم هذه الشركات في التأثير سلبيا في المنظومة القيمية والثقافة الوطنية للمجتمعات من خلال الترويج للعادات الاستهلاكية الدخيلة على المجتمع، إضافة إلى جلب بعض القيم والسلوكيات من الدولة الأم المخالفة لقيم وسلوكيات الدولة المضيفة، وبالتالي أصبحت هذه الشركات تشكل وسائل ضغط على الدول المضيفة بما يؤثر في قدرتها على تحديد الاستراتيجيات وتبني القرارات التنموية المسطرة.

4 . بروز التكتلات والاتحادات الإقليمية والدولية: تشير التغيرات الراهنة في الاقتصاد العالمي، إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات من خلال عولمة عمليات الإنتاج والتسويق ، وازدياد النزعة نحو التكامل الاقتصادي و نمو الاتجاه نحو التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى، إذ لجأت الكثير من الدول إلى الدخول في تجمعات وتكتلات واتحادات اقتصادية كبيرة من خلال اتفاقات تحرير التجارة أو في شكل اتحاد جمركي أو من خلال إنشاء السوق المشتركة، بغرض مواجهة المنافسات الفردية والتكيف مع النظام الدولي الجديد ذي الطابع الاقتصادي، مع قبولها بتقليص دور الدولة في إدارة مواردها [30]، ومن أمثلة التكتلات والتجمعات: التجمع الاقتصادي لدول الباسفيك، تجمع الدول الخمس عشرة النامية ، الاتحاد الأوروبي، الآسيان، المنطقة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وغيرها، ومثل هذه التجمعات سوف تؤثر بلا شك في طبيعة وحجم ونطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال نشاط هذه التكتلات ضمن إطار الليبرالية الجديدة، لان انضمام الدولة للتكتل أو الاتحاد يؤدي إلى تراجع دورها آليا مقابل تعظيم دور السوق وإفساح المجال أمام الشركات المتعددة الجنسيات، ووضع السياسات الاقتصادية من قبل المؤسسات النقدية والمالية الدولية بما يساعد الدولة على الانخراط في النظام الرأسمالي الجديد والتخلي بشكل أو بآخر عن سيادتها الوطنية.

5 . ثورة تقنيات المعلومات والاتصالات: شهد العالم منذ ثمانينات القرن الماضي تحولا مذهلا في ثورة الاتصالات وتقنيات الاتصال، واستطاعت هذه الثورة أن توحد العالم في الكثير من النواحي والمجالات فتلاشت الحدود بين الدول حتى أصبح الوضع أشبه بالقرية الصغيرة ،وفي إطار هذه الثورة يشهد العالم توحدا للاقتصاديات الوطنية في نظام اقتصادي عالمي ليس فقط على مستوى الإنتاج، بل أصبح

هذا الأخير في حد ذاته عالميا تتوزع مكوناته بين مختلف دول العالم، وقد أثرت هذه الثورة في نفسية الشعوب وخصوصا في الدول النامية ، حيث أصبحت تتطلع إلى مستويات أحسن وأرقى في المعيشة ونوعية مختلفة في الحياة على غرار الشعوب المتقدمة [31] ، بحيث لم يعد كافيا أن تستند الدولة في وجودها على السيادة ، بل أصبح الأمر يعتمد على رضا المواطنين بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم، وقد شاركهم في هذا الطموح منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح من خلال دفاعها عن هذه المطالب، ومثل هذا الوضع أدى إلى زيادة الضغوط والأعباء الملقاة على عاتق الدولة بتركيز دورها على الأبعاد الاجتماعية والثقافية بالدرجة الأولى.

تاسعا: المجالات الجديدة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل العولمة:

ترتب على ظهور العولمة وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية، اتسم بانكماش نشاط الدولة وتآكل سيادتها الوطنية خاصة النامية منها حيث أصبحت غير قادرة على تطبيق القوانين داخل حدودها في العديد من المجالات ، قلة التحكم في تدفقات وانسياب رؤوس الأموال، انتقال مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق وطنية، الاتجاه المتنامي نحو الاندماج بين المؤسسات وبين المصارف الكبرى....الخ. ومثل هذا الوضع نتج عنه تحول في وظائف الدولة بتخليها عن بعض الوظائف التقليدية مقابل الاضطلاع بوظائف جديدة من أبرزها:

1 . محاربة الفساد: يعتبر الفساد بمختلف صوره (الاقتصادي والمالي) احد الجرائم الاقتصادية في الكثير من الدول خاصة النامية منها، وللفساد أشكال عديدة مثل: استغلال النفوذ لقضاء مآرب شخصية أو دفع عمولات ورشاوى للمسئولين النافذين في السلطة للسكوت عن المخالفات المرتكبة، أو تمرير سلع ممنوع دخولها إلى داخل البلد، أو إبرام عقود انجاز المشاريع وشراء المعدات والاستفادة من القروض بعيدا عن الشفافية والنزاهة، أو تحويل مبالغ مالية لصالح فئة نافذة في السلطة نحو الخارج تحت مسميات مختلفة، ومما ساعد في انتشار الفساد: شيوع ظاهرة الاقتصاد الخفي الذي ساهم في انتشاره، عدم إنصاف الأنظمة الضريبية، سن تشريعات وقوانين تعزز القيود الحكومية على النشاط الاقتصادي، تعقد القوانين وحجم التعقيدات البيروقراطية، ويعتبر الفساد احد أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقلل من درجة الاستفادة منه، وتزداد احتمالات انتشار الفساد بسبب سرية الكثير من الصفقات الحكومية الكبرى والتي تتسم بعدم الشفافية وعدم خضوعها للرقابة الكافية، كما يعمل الفساد على انتشار جريمة غسيل الأموال الناجمة عن المخدرات ، تجارة الأسلحة ، الاتجار بالرقيق الأبيض، الغش التجاري، وغيرها، ، والفساد أيا كان شكله و سببه فهو يعمل على تقليل الربح وخفض حوافز الاستثمار، الهبوط بجودة البنية الأساسية، انخفاض الإيرادات العامة نظرا لمحاباة دافعي الضرائب الذين يستطيعون دفع رشاوى مقابل خفض قيمة التزاماتهم الضريبية، ويقلل الفساد من فرص الفقراء على

الكسب لعدم قدرتهم على المنافسة في ظل انتشار الفساد، كما يعاني المجتمع من ارتفاع الأسعار، ومثل هذه المظاهر ما فتئت تتفاقم في كل الدول خاصة النامية منها، ولذلك وجب على الدولة مكافحة الظاهرة بكافة صورها، من خلال المزيد من التحرر الاقتصادي والحد من القيود الحكومية ، وتقوية آليات الرصد والعقاب، وإصلاح الاختلالات المالية، زيادة دمقرطة الحياة السياسية، استقلال القضاء ، تقوية الجانب الأخلاقي لدى العاملين في الدولة، الرقابة الشعبية على تدخل الدولة ، إقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية، زيادة الشفافية في شؤون الإنفاق العام والحكم وغيرها(32) .

2 . مكافحة الفقر والتقليل من حدته: تعتبر ظاهرة الفقر من اكبر التحديات التنموية التي تعاني منها كل الدول دون استثناء بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، وقد اتفق المجتمع الدولي من خلال العديد من المؤتمرات التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة بان الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، نظرا للمشكلات المترتبة عن هذه الظاهرة مثل(33) : انعدام وتدني مستوى الدخل، انتشار البطالة، ظهور وانتشار الأمراض وتدني المستوى الصحيّ، ظهور المشاكل الاجتماعية كالتفكك الأسري، وظهور الآفات والجرائم بمختلف أشكالها مثل السرقة والسطو على ممتلكات الغير والمتاجرة بالمخدرات والقتل وغيرها من الجرائم ذات الصلة بالفقر، ونظرا لمخاطر الفقر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وجب على تدخل الدولة لمكافحته، بضمان حد أدنى من المعيشة للأفراد، إنشاء شبكات الحماية الاجتماعية، تشجيع الاستثمارات وزيادة المعدلات الإنتاجية لرفع معدل النمو الاقتصادي توجيه الاستثمارات نحو المناطق التي يقطنها الفقراء، العمل على إعداد برامج المساعدة على التشغيل مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل لصالح الفقراء، تفعيل دور المنظمات غير الحكومية وإشراكها في محاربة الظاهرة، تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالاستجابة الفورية للحد من الفقر، ضمان الشفافية في شؤون الإنفاق العام والحكم لضمان وصول المساعدات لمن يستحقها، تقوية الجوانب الأخلاقية لدى أفراد المجتمع وغرس فيهم روح التضامن والتكافل الاجتماعي.

3 . حماية البيئة: تعتبر حماية البيئة من أهم الموضوعات التي حظيت باهتمام واسع واخذ الوعي بأبعاد هذه المشكلة يزداد انتشارا يوما بعد يوم لدى دول وشعوب المعمورة ، باعتبارها عنصرا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد ومتغيرا جوهريا من متغيرات التنمية المستدامة ، باعتبار أن تلوث البيئة له آثار سلبية على المجال الحيوي من هواء وماء وتربة وحيوانات ونباتات من خلال الانبعاثات السامة والنفايات والإخلال بالتوازنات البيئية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كون الكثير من الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة، مما يستوجب استغلالها على نحو يصونها من النفاذ في المستقبل، ويكفل إشراك الأجيال القادمة في الاستفادة من هذا الاستغلال دون الاختلال أو تعطيل النمو، وقد أخذت الدول على عاتقها إما منفردة أو منخرطة في جهد دولي بعض الخطوات اللازمة لحماية البيئة على جميع الأصعدة تتضمن(34)

. الحد من التلوث. المسئولية المشتركة والمتباينة.

. الملوث يدفع الثمن.. الوقاية خير من العلاج.

. الشفافية ومشاركة الآخرين.. تعزيز التنمية المستدامة.

4 . حماية المستهلك: في ظل التحرير الواسع للأسواق من أية قيود على تدفق السلع والخدمات إضافة إلى زيادة حدة المنافسة بين مختلف المؤسسات الإنتاجية بغية تعظيم الربح، أصبح المستهلك عرضة لجملة من الممارسات من قبل العديد من المؤسسات، حيث أصبحت تستعمل أساليب مختلفة بغض النظر عن مدى شرعيتها من عدمها لحمله على استهلاك منتجات غير مطابقة للمواصفات وذات أخطار على صحته وسلامته من جهة الجودة أو النوعية، ولهذا أصبح من واجب الدولة من خلال تشريعات خاصة حماية المستهلك حتى يتمكن من الحصول على سلع وخدمات ذات جودة ونوعية وتناسب قدرته الشرائية وتحافظ على صحته وسلامته وحقوقه، وهذه الحماية لن تؤتي ثمارها إلا من خلال تامين سلامة السلع والخدمات وتحسين جودتها، توعية المستهلك وإعلامه وإرشاده على استعمال أنماط الاستهلاك ، وضع معايير للسلامة الصحية والأمنية، ضبط قواعد الصنع، تمكين مؤسسات الرقابة من أداء دورها من خلال وضع مختلف أدوات الرقابة تحت تصرفها وإشراك جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع في هذا المسعى.

الخلاصة:

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من القضايا الفكرية القديمة الحديثة في آن واحد، والتي تطرح دائما من زوايا مختلفة تتماشى ومتطلبات كل عصر وظروف كل دولة، باعتبار أن كل ما كان مناسبا لزمن ما قد لا يكون مناسبا لزمن آخر وما كان يصلح لدولة ما لا يصلح لدولة أخرى، ولهذا نجد الحجج التي تثار من طرف هذا الاتجاه أو ذاك تختلف من مكان لأخر ومن زمان لآخر كما أنها لا تأتينا بجديد وإنما الجديد يكمن في التطبيقات العملية للدول، ولذلك يبقى موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي محل بحث ودراسة باستمرار، باعتبار الدولة هي الموجه الأساسي للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ودورها يبقى تكييفي يتغير بتغير الأرضية التي تقف عليها ومنها تنطلق للقيام بدورها، ولقد لعبت الدولة منذ ظهورها دورا محوريا وهي تتدخل في النشاط الاقتصادي بقيامها بمجموعة من المهام التقليدية التي مازالت تضطلع بها إلى غاية اليوم، وقد تزايد هذا الدور خاصة في ظل اقتصاد السوق بفعل الكثير من المتغيرات الفكرية والوقائع الاقتصادية من خلال سن التشريعات ووضع السياسات التوجيهية ومراقبة وتنظيم السوق وحماية المستهلك ومحاربة الجرائم المختلفة وهذا كله بهدف تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء كان بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة إما منسجمة مع الاقتصاد أو مصححة له لإحداث الآثار المرغوبة، أما إذا انسحبت الدولة أو فرطت في التدخل فهذا سيضر بالاقتصاد الوطني ولا يمكن تدارك آثاره إلا بعد فوات الأوان وبتكلفة اجتماعية باهظة.

الهوامش والمراجع:

1 . فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة 1981، ص 454.

2 . محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2002 ، ص 17.

3 . نعيم الخطيب، الوجيز في النظم السياسية ، دار الثقافة والنشر 1999، القاهرة، ص 13 وما بعدها

4 . نفس المرجع السابق، ص 13 وما بعدها

5 . احمد جامع، الرأسمالية الناشئة،دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، ص .144.

6 . عاطف حسن النقلى،مبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة النصر، الزقازيق ، مصر 2002، ص 6.

7 . احمد رشاد موسى، دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة 1999، ص 4.

8 . رامي السيد فوزي، دور الدولة في التنمية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2001، ص46.

9 . عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1990، ص ص 49 . 50.

10 . رامي السيد فوزي، دور الدولة في التنمية، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص ص 53 . 54.

11 . عبد الستار عبد الحميد سلمي، حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 36.

12 . 11عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق ص ص 54. 56.

13 . رامي السيد فوزي، دور الدولة في التنمية، مرجع سابق، ص 54.

14 . قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 25003، ص

. رامي السيد فوزي، دور الدولة في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص :77 . 78

15 . احمد حلمي عبد اللطيف، وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر مع دراسة الحالة المصرية منذ بداية سياسة التحرر الاقتصادي 1973، مرجع سبق ذكره، ص ص 38 . 39.

16 . رامي السيد فوزي، دور الدولة في التنمية، مرجع سابق، ص ص:79 . 82 ، . حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة 1998، ص ص 36 . 37.

17 . عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2002، ص ص:41 . 42.

18 . سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة 1991، ص 25.

19 . قدي عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 18 .21.

20 . عبد الستار عبد الحميد سلمى، حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص :40 . 60.

21 . عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2003 ، ص 156.

22 . فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية، القاهرة 1998، ص ص 25 . 31.

23 - Knight Malcolm, Stabilization programs developing countries, Afroma Framework , Imf 2 staff paper 1976, p1

-, Jhonson HARRY, Essays in monetary economics, 2eme ed, Gorge Allen, London 1969, p 279.

24 . سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987، ص27.

25 . عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، فلمنج للطباعة، 2002، ص 35.
26 . رامي السيد فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 106.
27 . إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة، مقالة منشورة بمجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1997، العدد 447، ص 407.
28 . إسماعيل صبري عبد الله، بؤس الاقتصاد، مجلة الرباط، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد 30 ، 2000.
29 . رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1997 ، ص 487.
30 . حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكلره، ص 54.
31 . حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 23 . 34
32 . طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، ص ص : 72 . 74.
33 . إبراهيم عليوات، التجربة الأردنية في مكافحة الفقر، أبحاث ندوة تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة البليدة 2007، ص 103
34 . جامعة الدول العربية ، التنمية المستدامة وحماية البيئة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في تونس في سبتمبر 2006، ، ص 111.